[illegible] فيها اذا احضر وجواب قول السائل وهل قال احد من [illegible] شا او غيرهم الخ ان القديم من قولي الشافعي قبل [illegible] ك لانه [illegible] ب النفقة بالعقد لا بالتمكين والجديد بالعكس فقضية القديم ان النفقة يجب عند عقدها الى الطاعة لحصول الموجب وهو العقد وقضية الجديد انها لا تجب لعدم التمكين حينئذ فلا يحصل الا عاذ الطاعة والتمكين السابق منها المحل بالنشوز وباشر اعلم واجاب الشيخ عطية بان ظاهر اطلاقهم لا فرق عن الطويل والقصير كما يرشد اليه العلة فانهم قالوا سقط حقها بالسفر لخروجها عن قبضته وتفويته عليه شانها وهذا صادق بمطلق السفر وليس كاذنه لها في الخروج الى الدار في البلد كما لا يخفى ولا نظر لنزعة الاصل وغيره سالت عما اذا تزوجت بزوج من فقد خبرها وغاب غيبة طويلة مدعوها الحاذب ثم لما علم القاضي كذبها واته لم يقع بينهما حال العصمة وطلاق وفسخ شرط فرق بينهما وبين التزوج الثاني واعتدت ولم يعد الزوج الاول واقامة اعلام تخبر اليه وهي مضطرة الى النفقة والكسوة لعدم وجود من ينفقها فهل يجوز للقاضي فسخ نكاحها اذا ثبت اعساره او تعذر تحصيل النفقة او لا بل يصبر

فاجاب الشيخ عبد الرؤف اما زوجة المفقود فانها اذا اقام بينة مصرحة باعساره الان جاز الفسخ وان سبق لها نكاح غيره وتفريق بينهما لاستدامة ضررها ولا يكفي الشهادة بانقطاع خبره على ما اعتمده شيخنا في كتبه وفتاويه واعتمد شيخ الاسلام تركيا انها كافية وعلم مما تقرر انها ليس لها الفسخ بشبوت الاعسار فيما لو غاب غيبة طويلة بطريق الاولى ولا تجب عليها الصبر الى ان تقوت لما قرر عن شدة الضرر سالت عمن طالت غيبته وتضررت زوجته بالغيبة لفقد النفقة ونحوها وخرق الفاحشة فهل يفسخ القاضي النكاح امر لا فاجاب الشيخ عطية بان ظاهر كلام الاكثرين لا فسخ وان القاضي يكتب الى قاضي بلده الان ثبت اعساره في المحل واختاره جماعة من اصحابنا منهم القاضي الطبري وابن القطان وغيرهما جواز الفسخ لها اذا تضررت وقال الروياني وابن ماجه صاحب العزة ان المصلحة الفتوى واقول بل هو متعين في زمننا هذا لعدم القاضي العارف باحكام مسئلة الغائب فان تعذر القاضي او تعذر البينة اثبات عند الفقد الشهود او غيبتهم فلها ان تشهد بالفسخ وتفسخ نفسها

١٢ وتعذر الاثبات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)